وتحلل فعل ما استأنف لو زال الحصر فيه الخلاف الذي سبق في
موضعه وعليه يلزمه القضاء في طريقات الى آخر ما
فيه والحاصل ان ظاهر هو منقول المذهب ومنه تعلم
صحة ما ذكرته لك وفي حواشي الروضة لابن البلقيني
ما نصه لو تحلل وقد بقي عليه الطواف ما دام يصنع لم يذكروه
ويظهر انا ان فرعنا على الجديد انه لا يجوز البناء انه لا
يجزيه عن حجة الاسلام فان صبر الى سنة اخرى وحج
واتى بجميع الاعمال تم حجه لان الطواف لا الطواف لم
يوجد انتهى بحروفه فتامل قوله واتى بجميع الاعمال الى
آخره فانه نص فيما قلناه وفي نهاية الجمال الرملي
الاقرب انه اي عوده لها للطواف على التراخي ويحتاج
عند فعله الى احرام يخرج بها عن نسكها ما تحلل بخلاف
من طاف تمتع بعد الاعادة لعدم تحلله حقيقة
انتهى لكن المرئية في بعض نسخها والمرئية في بعضها
انه لا يحتاج عند فعله الى احرام لكن يؤيد النسخة الاولى
ما ذكره في شرح الايضاح حيث عبارته اما المتيمم فقد
اطلق الماوردي وصاحبه وجوب اعادته على حدث اركان نزع فضاء

تيمم

ثيمه ولا وجه انه طواف ان ترك اذا لم يرجع الى مكة وابرئ
رجله لتستقر بقاء محرما وعوده الى وطنه ويلزمه
العود لاجله اذا تمكن ويصير حلالا بالنسبة لمحظورات
الاحرام محرما بالنسبة لبقية الطواف في ذمته فاذا عاد
فعله من غير احرام وفارق ما لو فارقت عليه مع حيضها
وخوف فوت الرفقة بان الطواف ثم بحيث تحللت كالحصر
فانها اذا عادت تاخذ احرام الحرم تخرج بها من نسكها
تخارج عما هنا فانه اخذ ذكره بحسب ما فهمته من مجموع
كلامهم انتهى كلام شرح الايضاح للجمال الرملي
ورايت في فتاوى الشهاب الرملي فيما اذا ترك الحاج
طواف الافاضة وسافر الى بلده ثم عضب ان له ان
ينيب من يطوف عنه وهذا لا يرد علينا لانه في صورة
الشهاب لم يتحلل تحلل المحصر فيخالف ذلك ما ذكرناه
من عدم جواز البناء على مسلك الغير على الجديد المعتمد
فيما اذا مات الحاج قبل اتمام امر كان نسكه كما سياتي
قريبا الا ان يفرق في ذلك بين العضب والموت
بعذره فانه غير قاهر للمقصر والذي يظهر لي انه لا بد